مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية

محمد السيد سليم
كلية العلوم الادارية ـ جامعة الملك سعود

مقـدمـة

يعتبر مفهوم التوازن من أكثر المفاهيم انتشاراً واستعمالا في العلوم الاجتماعية، ومن أكثرها غموضاً في الوقت ذاته. فالملاحظ أن معظم المتخصصين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية يوظفون مفهوم التوازن في التحليل دون أن يوضحوا معناه، ومؤشراته، وقدرته التحليلية. وتحاول هذه الدراسة أن تؤصل مفهوم التوازن بصفة عامة، مع التركيز على أحد مظاهر هذا المفهوم، وهو التوازن الدولي، موضحة أهمية التحليل التوازن الدولي في فهم العلاقات الدولية واستشرافها. ولتحقيق هذا الهدف، فان الدراسة ستطبق المفاهيم النظرية للتحليل التوازني لرصد هيكل التوازن الدولي في منطقة جغرافية معينة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونقصد بذلك وصف الانماط الأساسية للعلاقات الدولية في المنطقة من منظور مفهوم التوازن الدولي، ومحاولة توظيف هذا المفهوم لاستشراف العلاقات الدولية في المنطقة. وفي هذا الاطار تحاول الدراسة أن تقدم مفهوم «شرقي البحر المتوسط» كاطار جغرافي وسياسي بديل لمفهوم «الشرق الأوسط».

الأصول الفكرية لمفهوم التوازن

يستمد مفهوم التوازن أصوله الفكرية من النظريات البيولوجية التي تم التوصل إليها في عصر النهضة الأوربية. فقد خلصت تلك النظريات إلى أن التوازن والميل نحو التوازن هو أحد الخصائص الأساسية للكائنات الحية. فهذه الكائنات تميل إلى ايجاد حالة متواترة معينة، وإلى تصحيح الاختلال الذي يصيب تلك الحالة نتيجة تدخل عامل خارجي

بشكل يعيدها إلى الحالة السابقة (Sills, 1968). كما أن التوازن مفهوم شامل ينصرف إلى شتى أشكال الظواهر الطبيعية والاجتماعية بحيث يغدو التوازن بمثابة مفتاح فهم التطور بشتى أبعاده. وقد انتقلت هذه المفاهيم إلى ميدان التحليل الاجتماعي في مرحلة لاحقة. فقد انطلق المذهب الفردي من مقولة التوازن، وأكد أن هناك انسجاما طبيعيا بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، وأن هذا الانسجام يتحقق من خلال التفاعل الحر ولذلك، فقط تحفظ أنصار المذهب الاشتراكي على مفهوم التوازن، فقد اعتبروا أن هذا المفهوم ذو طابع معاد للتغير الاجتماعي، كما انتقد بعض الدارسين هذا المفهوم على أساس أنه يتسم بالعموض (مقلد، 1984: 31-33)، ولطبيعته الدعائية التي تقدم النظام الأمريكي على أنه نموذج للتوازن (معوض، 1987 : 88).

وفي نظرنا، فان توظيف المذهب الفردي لمفهوم التوازن لايعني أن هناك ارتباطا ضروريا بينهما، وذلك بدليل أن المذهب الاشتراكي قد لجأ إلى مفهوم التوازن باعتباره الغاية النهائية للتغير الاجتماعي. أضف إلى ذلك أنه من الممكن فهم بعض جوانب الظواهر الاجتماعية من منظور التوازن دون قبول منطلقات المذهب الفردي بالضرورة. فمفهوم التوازن يقدم لنا أداة منهجية لوصف الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باحتمالات التغير في تلك الظواهر، فما دام أن الميل إلى التوازن سمة عامة للظواهر، فاننا يمكن أن نتوقع احتمالات «التغير» في الظواهر التي تتسم بعدم التوازن. والواقع أننا لا ننطلق في هذه الدراسة من افتراض أن التوازن هو حالة قائمة بالفعل، ولكن من افتراض أن حالة التوازن تمثل نقطة يمكن انطلاقا منها وصف، وفهم حركية الظواهر، بمعنى مدى ابتعادها عن نقطة التوازن والأسباب المؤدية إلى ذلك.

مفهوم التوازن في العلوم الاجتماعية

يوضح تأمل أدبيات التوازن في العلوم الاجتماعية أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معان مختلفة على الاقل. فمن ناحية أولى، يعتبر فريق من الباحثين أن التوازن مرادف للاستقرار بمعنى الميل إلى العودة إلى الحالة السالفة. وعلى سبيل المثال تعرف Chatterjee (1975:43) التوازن في سياق تعريفها للتوازن الدولي بأنه: «استمرار المتغيرات الأساسية للنسق الدولي (كميزان القوى، الحروب الكبرى، سباق التسلح) في حدود معينة لمدة معينة من الزمن حينما تتعرض تلك المتغيرات لقوى اضطرابية خارجية». وفي الأدبيات العربية يقول ربيع (1972 : 16) أن التوازن السياسي ينصرف الى:

«كل افتراض حيث الجماعة السياسية توجد في حالة من الاستقرار الذي يسمح بتحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف مقومات الحقيقة السياسية».

من ناحية ثانية، يعِّرف بعض الدارسين التوازن على أنه مرادف للتعادل بين القوى المتضادة. فقد عرف مونتسكيو الفصل والموازنة بين السلطات على أنه ينصرف إلى اعطاء السلطات الثلاث اختصاصات متكافئة نسبيا. كذلك، فقد عرف أصحاب المدرسة البنائية ـ الوظيفية التوازن بأنه يعني التعادل النسبي بين مدخلات ومخرجات النسق السياسي (Bill & Hardgrave, 1973:212). ومن ناحية ثالثة، يجمع بعض الدارسين بين مفهومي الاستقرار والتعادل فيعرفون التوازن على أنه حالة الاستقرار الناشيء عن تعادل القوى. فيعرف الاقتصاديون التوازن على أنه الوضع الأمثل من التعادل بين قيم متضادة، يتميز بعضها بالميل إلى التغير. فالتوازن هو حالة مثلى لأنها حالة يرضى عنها الأفراد. ولذلك فانهم بمجرد الوصول اليها لن يكون لديهم دافع للتخلي عنها. كذلك، فالتوازن هو حالة من التعادل بين قيم متضادة (العرض والطلب مثلا). وأخيراً، فان التوازن هو حالة من الثبات التي تتسم بتكرارية روتينية السلوك (خليل، 1985 : 119 ؛ Shapiro, 1966: 143 - 144).

من ناحية رابعة، يقدم بعض الدارسين مفهوما للتوازن باعتباره مرادفا للاعتماد المتبادل بين الظواهر. وقد يكون الاعتماد المتبادل سكونيا، بمعنى أن وجود ظواهر معينة يؤدي إلى وجود ظواهر أخرى، أو حركياً بمعنى أن تغير ظواهر معينة يؤدي إلى تغير ظواهر أخرى. فقد أشار بارسونز إلى أن هنالك ميلا في الانساق الاجتماعية نحو التوازن، بمعنى اقامة علاقة محددة من «الاعتماد المتبادل» بين أجزاء النسق الاجتماعي، تؤدي إلى وجود حالة من «الانتظام» في حركة النسق (Parsons & Sills, 1967). ويشير قاموس علم الاجتماع (غيث، 1979 : 423) إلى أن التوازن هو «نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة». كذلك، قدم فيستنجر «نظرية الاختلال المعرفي» Cognitive Dissonance Theory التي تقول أن المحيط المعرفي للفرد يتألف من العديد من المعارف والمعلومات المترابطة والمتوازنة، أي المتسقة مع بعضها، والتي يؤدي أي تغير في أي جزء منها إلى تغير في باقي الأجزاء (Festinger, 1957).

ومن ثم يتضح أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معانٍ مختلفة على الأقل: التوازن بمعنى الاستقرار، والتوازن بمعنى التعادل بين قيم متضادة، والتوازن بمعنى الاستقرار الناشيء عن التعادل بين قيم متضادة، والتوازن بمعنى الاعتماد المتبادل بين الظواهر. وفي نظرنا، فأن مفهوم التوازن يتميز بأنه ينصرف أولا إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث يمكن تصور حدوث التوازن (أو اللاتوازن) بين هذه الأبعاد، كما أنه يتميز ثانيا بوجود علاقة من الاعتماد المتبادل أو الترابط بين هذه الأبعاد، فلا يمكن تصور حدوث التوازن بين متغيرات منقطعة الصلة ببعضها. وأخيرا، فانه يتميز بظاهرة التعادل أو التكافؤ

بين هذه الأبعاد، وميل الظاهرة إلى العودة، في فترة زمنية معينة، إلى احداث هذا التعادل نتيجة للترابط. ويقودنا ذلك إلى مناقشة مفهوم التوازن السياسي الدولي.

التوازن السياسي الدولي

ظهر مفهوم التوازن في ميدان العلاقات الدولية مع ظهور مفهوم توازن القوى الدولي. بحيث أصبح بمثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وربما كان Parsons (1961 : 120 - 129) أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفة عامة. فقد أوضح بارسونز أن التوازن الدولي يتحقق اذا توفرت عدة شروط، أهمها، وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي، ووجود اتفاق بين هذه الوحدات حول الاجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية. وأخيرا، وجود قدر من التمايز الجمعي Pluralistic Differentiation بين مصالح الشعوب، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباينة.

والواقع أن مفهوم التوازن الدولي لم يكتسب شهرته وأهميته في الدراسات الدولية الا من خلال نظرية ميزان القوى. وقد استعمل مفهوم ميزان القوى بمعان مختلفة، ولكن يمكن القول أن أهم معنيين لهذا المفهوم هما معنى التعادل أو التكافؤ، الاعتماد المتبادل، فقد أشار Morgenthau (1973) إلى أن ميزان القوى يعني «منع أي عنصر في النسق الدولي من السيطرة على باقي العناصر» فإذا تحقق التكافؤ بين عناصر النسق الدولي تحقق التوازن. كذلك استعمل بعض الدارسين مفهوم ميزان القوى بمعنى «علاقة وثيقة بين المتغيرات الأساسية للنسق» قوامها أن أي تحول في أحد تلك المتغيرات يؤدي إلى تحولات في باقي المتغيرات (Hopkins & Mansback, 1973: 28).

وإذا كان بارسونز قد ركز على القيم المشتركة بين الدول، وركز مورجنثاو على تعادل القوى، فان ليسكا قد ركز على مدى توافر المؤسسات التنظيمية الدولية كأداة لتحقيق التوازن الدولي، (Liska, 1957). فالتنظيم الدولي، كما يقول ليسكا هو «الأداة المؤسسية الرسمية التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المتعدد الجوانب». ولذلك فقد أكد أن التنظيم الدولي يصبح قادرا على تحقيق التوازن الدولي اذا ما تحققت عدة شروط من أهمها وجود نوع من القبول العام من جانب الدول الأعضاء للالتزامات التي يفرضها التنظيم عليهم. أما Kaplan (1957)، فقد ركز على الجوانب السلوكية للتوازن الدولي. فقد أشار إلى أنه في كل نسق دولي توجد مجموعة من «القواعد الأساسية» وأن توازن النسق الدولي يعتمد على مدى احترام الدول لهذه القواعد، بشكل مترابط.

يمكن القول أن التوازن الدولي حالة التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من

المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات، مع رضاء الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم. ومن ثم فالتوازن الدولي ينصرف إلى ثلاثة أبعاد أساسية، الأول بعد بنياني قوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على أنه المتغيرات الأساسية التي تميز النسق الدولي، كالمقدرات، أو مستوى التسلح، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة اقليمية معينة، والبعد الثاني سلوكي قوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط، أو الاعتماد المتبادل، بين تلك المتغيرات، فترابط المتغيرات ومرونتها يتجه بالظاهرة، في معظم الأحوال، نحو وضع التوازن بما يسمح بتصحيح الاختلال التوازني عبر فترات زمنية معينة. أما البعد الثالث، فهو بعد قيمي أساسه رضاء الوحدات الكائنة في النسق عن حالة التوازن القائمة. فوجود دول أساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية.

وبذلك يختلف مفهوم التوازن الدولي عن مفهوم الاستقرار الدولي الذي يعني ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنسق الدولي، وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية، مع عدم حدوث حروب ذات نطاق تدميري واسع. بهذا المعنى يعتبر النسق الدولي مستقرا ما دام نمط توزيع مقدرات الفاعلين الرئيسيين، ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية قد ظل على ما هو عليه تقريبا، وما دام التفاعل النمطي العادي لم يرتفع إلى حد الصراع المسلح، فالتغير الرئيسي في توزيع المقدرات بين الدول يؤدي إلى اضطراب التفاعلات السياسية لتلك الدول، كما حدث بالنسبة لتزايد قوة بروسيا في منتصف القرن التاسع عشر وما أدى إليه من تغير التفاعلات السياسية في أوربا منذ سنة 1866، أو امتلاك الصين للقنبلة الذرية سنة 1964. كذلك، فتغير القيم الأساسية لأحد الوحدات الرئيسية في النسق الدولي يؤدي إلى هز استقرار النسق، كما حدث عندما تحولت روسيا القيصرية إلى الماركسية سنة 1917، وألمانيا إلى النازية سنة 1933، بينما لا يمثل تعاقب الجمهوريين والديمقراطيين في السلطة في الولايات المتحدة تغيراً جوهرياً في القيم الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وأخيراً، فان حدوث حروب واسعة النطاق ينهي الاستقرار الدولي لانه يغير نمط التفاعلات العادية تغييراً جذرياً، كما يؤدي، في بعض الحالات، إلى اختفاء دول قائمة أو ظهور دول جديدة على غرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن اختفاء الامبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية، وظهور تشيكوسلوفاكيا، والمجر، ومملكة الصرب وغيرها من الدول.

بعبارة أخرى، بينما ينصرف التوازن الدولي أساسا إلى تكافؤ المتغيرات، فان الاستقرار ينصرف إلى ديمومة تلك المتغيرات. ويمكن أن نشبه الفارق بالميزان. فكفتا الميزان قد تتعادلان عند وضع معين (التوازن). فاذا ثبت الميزان عند هذا الوضع قلنا أن التوازن

مستقر. ولكن قد يتغير وضع الميزان ذاته من مكان الى آخر، وفي هذه الحالة يصبح التوازن غير مستقر، وبالمثل، قد لا تتعادل الكفتان، ولكن الميزان ذاته يكون ثابتا عند وضع معين، وفي هذه الحالة نحن إزاء حالة عدم التوازن المستقر (Pruitt, 1969).

نحن إذاً أمام أربعة احتمالات لكينونة النسق الدولي تتحدد طبقا لمتغيرين: التوازن، والاستقرار، فهناك أولا حالة التوازن المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة اسكندنافيا، وهناك ثانيا حالة التوازن غير المستقر وهي حالة تشبه سباق التسلح النووي الأمريكي ـ السوفييتي. هذا بالاضافة إلى حالة ثالثة وهي حالة عدم التوازن المستقر، وهي حالة تشبه وضع النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أو النسق الاقليمي لمنطقة جنوب شرقي آسيا (الصين الشعبية وباقي دول المنطقة). وهناك أخيراً، حالة عدم التوازن غير المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة البحر المتوسط في السبعينات (سليم، 1985).

عناصر التوازن السياسي الدولي

خلصنا من التعريف الذي قدمناه لمفهوم التوازن الدولي، إلى أن هذا المفهوم يتضمن عناصر بنيانية، وسلوكية، وقيمية. ويتضمن العنصر البنياني خمسة أبعاد هي: توازن المقدرات، التوازن الهيكلي، توازن سباقات التسلح، توازن المكانة، وتوازن التدخلات الخارجية. أما العنصر السلوكي، فانه يتضمن بعدين هما مدى مرونة التفاعلات، ومدى ترابطها، وأخيراً، فان البعد القيمي يتضمن بعداً واحداً وهو مدى رضاء الوحدات الدولية عن واقع التوازن أو عدم التوازن، وسنحاول أن نوضح هذه الابعاد على التوالي.

يقصد بتوازن المقدرات درجة تعادل مقدرات الوحدات الرئيسية في النسق الدولي، ودرجة ميل التغير في مقدرات احدى الوحدات إلى التأثير في مقدرات الوحدات الاخرى. ويتخذ هذا الشكل من التوازن نمطين أولهما توازن القوى، والثاني توازن الرعب. يقصد بتوازن القوى تعادل القوى الاقتصادية والعسكرية للوحدات الدولية، بينما يقصد بتوازن الرعب حالة تتميز بقدرة الدول الداخلة في العلاقة التوازنية على امتصاص الضربة الأولى للعدو، والرد عليها بضربة ثانية مضادة تلحق به خسائر لا يستطيع تحملها. بعبارة أخرى، فهو حالة لا يملك فيها أي طرف القدرة على شن الضربة الأولى الكاملة أو حالة تتميز «بالتدمير المؤكد المتبادل». ويختلف توازن القوى عن توازن الرعب في أن الاخير يتحقق حتى ولو كان عدد الأسلحة الهجومية التي تمتلكها احدى الدولتين أقل من الدولة الاخرى، ما دامت تستطيع توجيه ضربة ثانية ساحقة مضادة. كما أنه يتحقق ليس فقط مع امتلاك الدول الداخلة في التوازن الأسلحة النووية، وانما أيضا أي أسلحة تضمن التدمير المؤكد المتبادل، كالأسلحة البيولوجية (مقلد، 1984 : 263 - 267 ؛ Snyder, 1973).

أما مفهوم التوازن الهيكلي، فانه يرجع إلى فريتز هايدر. وقد أوضح هايدر أن العلاقة بين وحدتين تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقة إيجابية أو سلبية في كل القضايا، كما أن العلاقة بين ثلاث وحدات تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقات ايجابية في كل القضايا، أو إذا كانت احداها ايجابية والاخريين سلبيتين. فاذا لم يتحقق هذا الوضع ينتج قدر من التوتر في العلاقات يعيدها إلى حالة التوازن (Sherwin, 1971) وقد أشار دارسو العلاقات الدولية إلى هذه النظرية وطبقوها على النسق الدولي. وأوضح هؤلاء الدارسون أن التوازن يتحقق في العلاقا بين ثلاث دول إذا كانت تلك العلاقات ايجابية، أو إذا كانت هناك علاقتان سلبيتان، والثالثة ايجابية كما هو موضح بالشكلين رقم (1)، ورقم (2). ويشير كل مثلث في الشكلين إلى نسق دولي يتضمن ثلاث دول فقط هي (أ ، ب ، جـ). ويعبر عن نوع العلاقات بالزائد إذا كانت علاقات (ايجابية) تعاونية، وبالناقص إذا كانت علاقات سلبية (صراعية). فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (1) متوازنة لأنها لا تسبب توترا لأي من الدول. والعلاقات الواردة في الشكل رقم (2) متوازنة لأنه ليس أمام (أ) الا قبول هذا الوضع، أو التصالح مع ب و جـ.

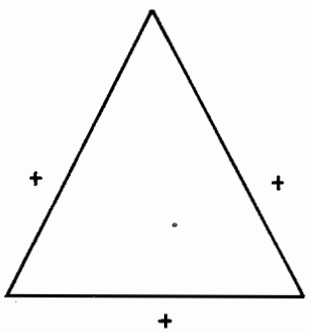

الشكل رقم (1)

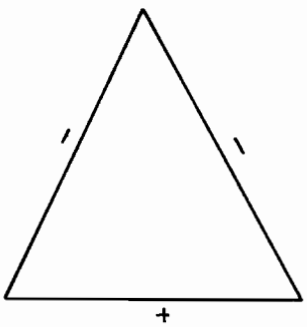

الشكل رقم (2)

بالعكس، فالعلاقات الواردة في الاشكال رقم (3) و (4) و(5) علاقات غير متوازنة، فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (3) غير متوازنة لانها سلبية وتؤدي إلى توتر بين الدول يدفعها إلى تصالح جميع الدول، أو تصالح دولتين على حساب الدولة الثالثة (هذا الموقف يشبه الصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل توقيع الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية). كذلك العلاقات الواردة في الشكل رقم (4) غير متوازنة لأن (أ) يحتفظ بعلاقة ايجابية مع عدوين، ومن المحتمل ان يحاول (أ) ان يتحالف مع أي منهما على حساب الاخر «هذا الموقف يشبه موقف عدم الانحياز، فمصر في الفترة 1955 - 1965 احتفظت بعلاقات جيدة مع الاتحاد

السوفيتي والولايات المتحدة، وقد انتهى هذا الموقف بتوتر علاقات مصر مع الولايات المتحدة سنة 1967 (وضع متوازن) ثم توتر علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي ابتداء من سنة 1974 مع تحسن علاقاتها بالولايات المتحدة (وضع متوازن)». كذلك الحال بالنسبة للشكل رقم (5)، فالدولة (أ) صديقة للدولة (جـ)، وفي نفس الوقت معادية للدولة (ب)، التي بدورها حليفة للدولة (جـ)، فمن الصعب على (أ) ان تكون صديقة لصديق عدوها، في هذه الحالة يمكن أن يتحقق التوازن اما بتحسين علاقاتها مع (ب) أو تدهور علاقاتها مع (جـ).

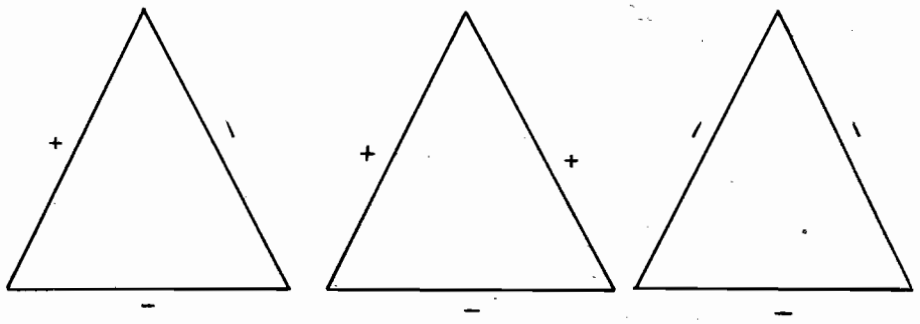

الشكل رقم (3) الشكل رقم (4) الشكل رقم (5)

بيد ان السؤال الذي يمكن ان يثار هو لماذا تتحول بعض العلاقات من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن؟ الواقع ان تشابك العلاقات بين الدول قد يؤدي إلى تأثير احدى الثلاثيات غير المتوازنة على احدى الثلاثيات المتوازنة، على سبيل المثال، قد تؤدي محاولة مصر تحقيق التوازن في الثلاثي مصر ـ العراق ـ ايران بالتقارب مع العراق إلى احداث عدم توازن في الثلاثي مصر ـ اسرائيل ـ العراق، وهكذا، فان محاولة التوازن في مجال معين قد تحدث عدم توازن في مجال آخر. ومن هنا يكون معيار احداث التوازن هو أهمية القضايا المرتبطة بثلاثي معين بالنسبة لمصر، فالثلاثي مصر ـ العراق ـ إيران غير متوازن، ولكن مصر قد تقبل عدم التوازن ذاك لانه لا يسبب لها توتراً كبيراً بالنسبة للثلاثيات الاخرى، ومن امثلة ذلك الثلاثي مصر ـ سوريا ـ اسرائيل قبل زيارة السادات لاسرائيل، كان هذا الثلاثي متوازنا (مصر لها علاقة ايجابية بسوريا وعلاقة سلبية باسرائيل التي بدورها لها علاقة سلبية بسوريا). ولكن ارتباط هذا الثلاثي بثلاثي اخر هو مصر، اسرائيل والولايات المتحدة، الذي كان من وجهة نظر مصر غير متوازن، هو الذي ادى إلى حدوث التغير في الثلاثي الأول ويتضح ذلك من الشكل رقم (6). فعدم التوازن الكامن في الثلاثي مصر،

اسرائيل، الولايات المتحدة كانت له أهمية أكبر بالنسبة لمصر (أو ان الولايات المتحدة مارست ضغطاً شديداً لتصحيح عدم التوازن ذاك). وكان امام مصر مسلكان لتحقيق التوازن : اما جعل علاقاتها بالولايات المتحدة سلبية أو جعل علاقاتها باسرائيل ايجابية. سلكت مصر الطريق الثاني مما ادى إلى احداث عدم توازن في الثلاثي مصر ـ سوريا ـ اسرائيل الذي كان متوازنا.

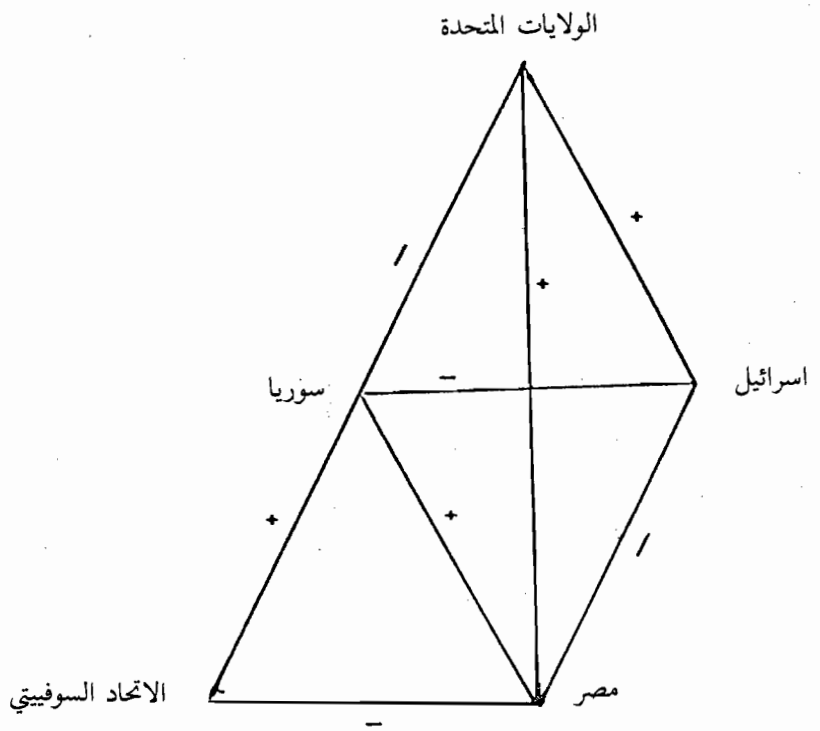

الشكل رقم (6)

كذلك فعدم التوازن الهيكلي الكائن في اقليم معين قد لا يتجه نحو التوازن وذلك نظراً لارتباط التوازن الاقليمي بالتوازن العالمي، فقد يتطلب احداث توازن دولي عالمي ان يظل عدم التوازن قائما في اقليم معين، وبذلك توجد ضغوط تدفع النسق الاقليمي نحو تكريس عدم التوازن. ومن ذلك ان يتطلب حفظ التوازن الاميركي ـ السوفيتي الحد من سباق التسلح العربي ـ الاسرائيلي في وضع تكون فيه اسرائيل متفوقة على العرب اصلا. وبذلك، فان مفهوم التوازن الهيكلي يقدم لنا اداة منهجية تمكننا من التعرف على حالة

التوازن في العلاقات بين الدول، وعلى احتمالات التغير في تلك العلاقات، والقوى التي تحكم تلك الاحتمالات، على نحو ما سيتضح حينما نطبق مفهوم التوازن الهيكلي.

اما العنصر العنصر الثالث من العناصر البنيانية لمفهوم التوازن، فانه ينصرف إلى توازن سباقات التسلح، يقصد بسباق التسلح موقف يتضمن دولتين (أو اكثر) في حالة من العداء ويزيد كل منهما أو يحسن من مستوى تسليحه بمعدل سريع كميا وكيفيا بالنظر إلى مستوى التسليح الراهن أو المتوقع للدولة الاخرى. فسباق التسلح اذن ينصرف إلى اربعة ابعاد رئيسية يلزم توافرها جميعا حتى ينشأ موقف سباق التسلح (Gray, 1971: 40 - 41) هي :

1) وجود دولتين (أو اكثر) يدخلان في علاقة عدائية.
2) ان كل من الدولتين ينظم مستوى تسليحه بهدف زيادة كفاءة قواته في القتال مع قوات الدولة الاخرى أو لردعها.
3) ان السباق يشمل التنافس حول كمية السلاح (عدد الاسلحة والقوى البشرية) ونوعيتها (فعالية الاسلحة وتنظيم القوات المسلحة والعقيدة القتالية).
4) ضرورة توافر شرط التزايد السريع في كميات الأسلحة أو نوعيتها.

ومن ثم، فان موقف سباق التسلح يتسم بصفتي الترابط بن سلوكيات الدول الداخلة في السباق، واتجاه تلك السلوكيات نحو زيادة التسلح بصفة مستمرة. وفي هذا الاطار يمكن القول ان «توازن» سباق التسلح يتحقق إذا تعادلت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي للدول الداخلة في السباق، ومعدلات الزيادة في تلك النسبة. ويقصد بالانفاق العسكري، في هذا المجال، ما تنفقه الدولة على شراء وتصنيع السلاح واعاشة وتدريب وتطوير القوات المسلحة.

اما البعد الرابع للجانب البنياني من مفهوم التوازن الدولي، فانه يشير إلى توازن المكانة. فلكل دولة مكانة Status تتكون من مجموعة من المقومات التي تكون في مجموعها موقع الدولة بالنسبة للسلم الهرمي للنسق الدولي. وتكون الدولة في حالة توازن إذا كانت المقومات المكونة للمكانة متوافقة، سواء بالقوة أو الضعف، بالتقدم أو التخلف. ومن ذلك ان تكون المقومات العسكرية للمكانة متوافقة مع المقومات الاقتصادية، والسياسية والثقافية، فاليابان، على سبيل المثال، تتميز بالتفوق في المقومات الاقتصادية للمكانة، ولكنها تتسم كذلك بضعف المقومات العسكرية لتلك المكانة. ويعبر Galtung (1964) عن هذه الظاهرة باسم «عدم توازن المكانة» Status Disequilibrium ويضيف جالتونج إلى ذلك ان عدم توازن المكانة لدولة معينة يؤدي إلى توتر في تلك الدولة، ويؤدي بها إلى محاولة انهائه عن طريق اتباع سلوك عدواني. ونضيف ان عدم توازن مكانة بعض الدول في النسق

الاقليمي يؤدي إلى آثار مهمة على النسق الاقليمي وعلى السياسة الخارجية للدول غير المتوازنة في المكانة. فهو يؤدي إلى اضعاف قدرة تلك الدول على التأثير الفعال على التفاعلات السياسية في النسق الاقليمي، كما انه يؤدي إلى توتر في العلاقات بين الدول غير المتوازنة في المكانة.

ينصرف البعد الأخير من الابعاد البنيانية لمفهوم التوازن الدولي إلى حالة التوازن في الانساق الاقليمية للنسق العالمي، وهو ما سميناه بـ «التوازن الخارجي». ونقصد به توازن تدخلات القوى العظمى في النسق العالمي في النسق الاقليمي، أو بعبارة اخرى توازن علاقات دول الاقليم مع تلك القوى. اما البعد الثاني من ابعاد مفهوم التوازن الدولي، فانه ينصرف إلى توفر قدر من المرونة في التفاعلات الدولية، مع ترابط تلك التفاعلات. فلا يمكن تصور حالة التوازن أو الميل إلى التوازن دون توفر امكانية تحرك التفاعلات من نقطة إلى اخرى سعياً إلى التوازن، ودون توفر درجة من الاعتماد المتبادل بين تلك التفاعلات بحيث ان تغير بعض عناصرها يؤدي إلى تغير باقي العناصر. واخيراً، فان لمفهوم التوازن الدولي بعداً قيمياً يتعلق بمدى رضاء الدول عن حالة التوازن، فقد يتحقق التكافؤ والاعتماد المتبادل بين عناصر النسق الدولي، ولكن بعض الدول قد تسعى إلى الحصول على مركز مسيطر في هذا النسق من خلال زيادة مقدراتها، ومن ذلك عدم رضاء الولايات المتحدة عن حالة ميزان الرعب الاميركي ـ السوفيتي ومحاولتها الحصول على مركز متفوق من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم).

ولا شك ان الابعاد الثلاثة (البنيانية، والسلوكية، والقيمية) لمفهوم التوازن مترابطة مع بعضها، ونقصد بذلك ان البعدين السلوكي والقيمي يتداخلان مع البعد البنياني، بمعنى ان المرونة والرضا يتعلقان بكل بعد من الابعاد البنيانية المذكورة، كما ان التعادل يؤدي في معظم الاحيان إلى الرضاء، ولكن من المتصور ان تنفصل هذه الابعاد عن بعضها. ومن ذلك وجود قدر كبير من اللاتكافؤ في النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية مع توافر المرونة والاعتماد المتبادل، ورضاء الولايات المتحدة وكندا عن واقع اللاتوازن، ولذلك فاننا سندرس البعدين السلوكي والقيمي لمفهوم التوازن في اطار عرضنا للبعد البنياني.

إذا كنا قد أوضحنا الابعاد الرئيسية لمفهوم التوازن الدولي، فإننا سنحاول أن نطبق هذه الابعاد على منطقة جغرافية محددة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط، وذلك بهدف ايضاح الأهمية العملية لمفهوم التوازن في التطبيق، وتقديم المفهوم الجغرافي لمنطقة «شرقي البحر المتوسط» كاطار للتحليل السياسي الدولي، وكبديل لمفهوم «الشرق الأوسط»، ولفهم طبيعة العلاقات التوازنية في منطقة شرق البحر المتوسط.

اقليم شرقي البحر الأبيض المتوسط

انتقد بعض الدارسين مصطلح «الشرق الأوسط» على أساس أنه مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، ولا يوجد اتفاق حول الدول الداخلة في نطاقه، كما أنه يقتصر على الاشارة إلى علاقة الغير بالمنطقة. فالشرق الذي يقال عنه «متوسط» يثير التساؤل: متوسط بالنسبة لمن؟. وأخيراً، فان هذا المصطلح لا يعامل الوطن العربي على أنه وحدة متميزة، واقترح هؤلاء الدارسون مصطلح «النظام العربي» (الدول العربية) كبديل لمصطلح «الشرق الأوسط» (مطر وهلال، 1983 :29 - 31). ومن المؤكد أن مصطلح «النظام العربي» يتميز بأنه يتفادى كثيراً من الانتقادات التي توجه إلى مصطلح «الشرق الأوسط». ولكنه في الوقت ذاته مصطلح يتميز بانحيازه القومي، وبميله إلى الاقلال من دور الفاعلين غير العرب في المنطقة، وبالتالي اعطاء صورة ربما تكون غير واقعية عن واقع التفاعلات السياسية في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فان أنصار مصطلح «النظام العربي» يبررون استعمال هذا المصطلح على أساس كثافة حجم التفاعلات السياسية بين الدول العربية. بيد أن تأمل مؤشرات التفاعلات السياسية المستخدمة لاثبات هذه الكثافة يوضح أنها لا تدخل في اعتبارها الا الجانب التعاوني للتفاعلات السياسية. كما أن هذا الجانب ليس الا أحد جوانب التفاعلات السياسية. ومن المؤكد أنه إذا تم ادخال الجانب الصراعي في الاعتبار، فان الصورة الكلية لكثافة التفاعلات السياسية بين الدول العربية، وبين الدول العربية وغير العربية ستتغير إلى حد كبير. فالجانب الاكبر (41 %) للتفاعلات السياسية الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم مع اسرائيل، مقابل 16 % من هذه التفاعلات مع الأردن (Selim, 1984). ولعل ذلك مايفسر لنا أنه رغم أن بعض الدارسين قد انتقدوا مصطلح الشرق الأوسط الا أنهم عادوا إلى استعماله في دراساتهم (Ismael, 1986). ولذلك، فنحن مطالبون بالبحث عن مصطلح جديد يتفادى الانتقادات الموجهة إلى مصطلحي «الشرق الأوسط» و «النظام العربي»، يكون ذا طبيعة جغرافية نابعة من المنطقة ذاتها، ولا يتسم بتحيزه السياسي المستند إلى مؤشرات مختارة تبرر استخدامه. وفي نظرنا، فان مصطلح «شرقي البحر المتوسط» قد يكون أكثر المصطلحات تعبيراً عن تلك المتطلبات.

ينصرف مصطلح «شرقي البحر المتوسط» إلى المنطقة الجغرافية الواقعة شرق الخط الممتد من اليونان إلى سواحل ليبيا بينما يشمل «غربي البحر المتوسط» المنطقة الجغرافية الواقعة بين غرب خط المضايق الممتد من جزيرة صقلية إلى سواحل تونس وبين مضيق جبل طارق. وما بين هذين الخطين تقع منطقة وسطى يمكن تسميتها اصطلاحا بالحوض الأوسط للبحر المتوسط. وتطل على سواحل شرقي البحر المتوسط مجموعة من الدول هي:

ليبيا، ومصر، واسرائيل، ولبنان، وسوريا، وتركيا، واليونان، ويرتبط بهذه المجموعة من الدول مجموعة أخرى متاخمة لها جغرافيا هي: الأردن، والسعودية، والعراق، وايران، وهي دول تقع «شرق البحر المتوسط»، وتؤثر في التفاعلات السياسية في «شرقي البحر المتوسط». بالاضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد عاملاً فاعلا مهما في التفاعلات السياسية في تلك المنطقة. وإن كان هذا التفاعل لا يتخذ شكل «الدولة» وانما شكل «حركة التحرر الوطني». ويقودنا ذلك إلى تطبيق مفهوم التوازن الدولي بأبعاده الثلاثة على أقليم شرقي البحر المتوسط.

التوازن الدولي في منطقة شرقي البحر المتوسط: البعد البنياني

أولا ـ توازن المقدرات: أشرنا إلى أن توازن المقدرات يتخذ نمطين رئيسيين هما توازن القوى، وتوازن الرعب، وسنحاول أن نوضح طبيعة هذين النمطين في منطقة شرقي البحر المتوسط على التوالي:

أ) توازن القوى: لوصف توازن القوى في منطقة شرقي البحر المتوسط، لجأنا إلى النتائج التي توصل اليها كلاين عن توازن القوى العالمي باستعمال معادلة القوة الشاملة، وهذه النتائج موضحة في الجدول رقم 1 (Cline, 1980):

جدول رقم (1)

ميزان القوى الكلي في شرقي البحر المتوسط

1	2		3	4	5	6	7
	الكتلة الحيوية						
الدولة	السكان	الاقليم	مقدرة اقتصادية	مقدرة عسكرية	المجموع	استراتيجية واردة	القوة الكلية
مصر	10	15	–	13	38	1,2	46
اسرائيل	–	–	1	22	23	1,7	39
السعودية	–	12	18	–	30	1,3	39
تركيا	11	15	3	7	36	0,5	18
إيران	9	9	12	2	32	0,5	16
ليبيا	–	10	5	–	1,2	–	18
سوريا	–	5	–	10	15	1	15
العراق	–	5	5	7	17	0,8	14
الاردن	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–
اليونان	–	5	1	2	8	0,8	6

الخانات الشاغرة تشير الى ان قوة الدولة في ذلك المجال لا يعتد بها.

المصدر: Cline (1980)

البيانات الواردة في هذا الجدول هي في الواقع مجموعة من المقاييس الفرعية التي تعبر عن أحد عناصر قوة الدولة وتعبر في مجموعها عن القوة الشاملة للدولة، وتقدم تلك البيانات مقياسا للقوة الشاملة يتأسس على المعادلة التالية:

القوة الشاملة للدولة = (الكتلة الحيوية + المقدرة الاقتصادية + المقدرة العسكرية) × (الاستراتيجية + الارادة).

والارقام الواردة ليست هي الأرقام الفعلية وإنما هي الأوزان التي أعطاها الباحث راي كلاين لتلك الأرقام، فهو مثلا لا يعطي العنصر أي وزن إذا قل عن حد معين. ولذلك، نجده مثلا لا يعطي الأردن ولبنان أي أوزان في موازين القوة، أو يتجاهل الكتلة الحيوية لاسرائيل لأنها تقل عن حد معين، كذلك، فان العمود رقم 6 يعبر عن الوزن الذي يعطيه الباحث لاثر عنصري الاستراتيجية والارادة، والحاصل النهائي للقوة الشاملة (عمود 7) هو حاصل ضرب العمود 5 × العمود 6. بتأمل الجدول رقم (1) يتضح مايلي:

1) على مستوى القوة الشاملة، فان الدول العربية تتمتع بتفوق واضح في مواجهة الدول غير العربية في المنطقة (132 وحدة مقابل 79 وحدة على التوالي).
2) أن جزءا أساسيا من القوة الشاملة العربية ينصرف إلى المقدرة السكانية والاقليمية والاقتصادية، بينما ينصرف معظم القوة الشاملة الاسرائيلية إلى القوة العسكرية. ومن هنا، فانه على مستوى المقدرة العسكرية وحدها، فان الميزان العربي ـ الاسرائيلي (مصر وسوريا والعراق في مواجهة اسرائيل) يتميز بتفوق عربي محدود (30 وحدة مقابل 22 وحدة).
3) إن التفوق العسكري العربي المحدود ليست له دلالة فعلية، إذا تذكرنا أن الدول العربية الثلاث لا تتصرف في المنطقة كوحدة واحدة وانما كوحدات متصارعة.
4) إن ميزان القوى التركي ـ اليوناني مختل لصالح تركيا إلى حد كبير بينما يتسم الميزان العراقي ـ الايراني بدرجة معقولة من التوازن بين الطرفين. ولعل ذلك ما يفسر إلى حد معين استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية لفترة زمنية طويلة.

كان لعدم توازن القوى تاثيرات متباينة على التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فاختلال التوازن العسكري بين اسرائيل وكل من الدول العربية أدى إلى سعي اسرائيل لبسط هيمنتها السياسية على المنطقة. ولكن يمكن القول، من ناحية أخرى، إن عدم التوازن لم يردع دول المنطقة عن الدخول في حروب، بل إنه في بعض الحالات قامت الدولة التي يميل التوازن ضدها، بشن الحرب، كما حدث في الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة 1973، والحرب العراقية ـ الايرانية سنة 1980، وقد انتهى Milstein (1972 a) من تحليله للتفاعلات العربية ـ الاسرائيلية في الفترة من سنة 1948 حتى سنة

1973 إلى نتيجة مشابهة. من ناحية أخرى، فان عدم استقرار توازن القوى كانت له أهمية في التأثير على التفاعلات السياسية تفوق أهمية التوازن ذاته. ويقصد بذلك تحول ميزان القوى من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن أو العكس.

ب) **توازن الرعب**: بالاضافة إلى ذلك، تتميز منطقة شرقي البحر المتوسط باختلال توازن القوى النووية لصالح دولة واحدة هي اسرائيل، فمن المؤكد ان اسرائيل قد طورت القنبلة الذرية بالفعل، ولكنها تحرص على عدم اشهارها حتى لا تثير رد فعل دولي مضاداً، كما انها تملك اجهزة نقل القنبلة إلى أرض الخصم (جلال، 1981: 7-8؛ وسعيد، 1987: 5-3). وقد دفع ذلك بعض الدول العربية إلى محاولة تطوير القنبلة النووية، وأهمها مصر، والعراق، ففي سنة 1967 طلبت مصر من الصين الشعبية مساعدتها في صنع قنبلة نووية ردا على الاشارات الاسرائيلية بامكانية استعمال القنبلة النووية ضد العرب، ولكن الصين نصحت مصر بالاعتماد على الذات (Heikal, 1973: 313). وقد كررت اسرائيل اشاراتها ابان مفاوضات اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل سنة 1975، مما حدا بمصر إلى الاسراع بتنفيذ برنامج الطاقة النووية الذي يقضي بانشاء ثماني محطات نووية. ورغم ان الهدف الرئيسي لتلك المحطات هو توليد الكهرباء، إلا ان بعض المصادر المصرية اشارت إلى ان تلك المحطات تسهل انتاج القنبلة النووية مستقبلا (نافع: 1981). كذلك، فقد اقامت العراق مفاعلا نوويا، ولكن قامت اسرائيل بتحطيم المفاعل قبل ان يبدأ مرحلة التشغيل لكي تمنع العراق من امكانية تطوير قنبلة نووية. وبصفة عامة، فانه ليس من المحتمل ان تلحق الدول العربية باسرائيل في السباق من اجل انتاج القنبلة النووية، فلا يوجد في الدول العربية في الوقت الراهن مفاعلات تصلح لانتاج البلوتونيوم اللازم لانتاج القنبلة النووية. ولما كانت المفاعلات النووية تحتاج إلى وقت يتراوح بين 7-10 سنوات، فانه «لايوجد هناك في الحقيقة اي مبرر لما ذكرته بعض المصادر الحديثة نسبيا من ان كلا من ليبيا والعراق ومصر يمكن ان تكون قوة نووية صغيرة قبل نهاية هذا القرن» (سعيد، 1987: 187).

وقد سبق ان اشرنا إلى ان توازن الرعب قد يتحقق حتى مع عدم امتلاك بعض الاطراف السلاح النووي، مع امتلاكها اسلحة اخرى رادعة فوق تقليدية كالأسلحة البيولوجية، والغازات السامة، والقنابل الحارقة، والصواريخ متوسطة المدى. ولذلك، فقد اشار بعض الباحثين الاستراتيجيين (هويدي، 1983: 146) إلى ضرورة توفير روادع عربية فوق تقليدية وتقليدية لتحقيق حالة التدمير المؤكد المتبادل بين العرب واسرائيل أو منع اسرائيل من استخدام سلاحها النووي. أما في ما يتعلق بالدول غير العربية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فليس من بينها دولة مرشحة للدخول إلى نادي الدول المالكة

للسلاح النووي في الوقت الراهن، وكانت إيران في عهد الشاه قد بدأت برنامجاً نووياً طموحاً، ولكن قادة الثورة الإيرانية اوقفوا هذا البرنامج.

ثانياً ـ التوازن الهيكلي: نقطة البدء في تحليل التوازن الهيكلي هي تحديد العلاقات الثلاثية الممكنة بين مجموعة دول شرقي البحر المتوسط، بالاضافة إلى القوتين العظميين، وتبلغ تلك العلاقات 361 علاقة ثلاثية، الخطوة التالية هي تحديد توازن أو عدم توازن كل علاقة ثلاثية من منظور التوازن الهيكلي، وقد تبين ان العدد الاقصى للعلاقات الثلاثية لأي دولة من الدول محل البحث هو 78 علاقة، من بين هذا العدد حددنا عدد العلاقات المتوازنة ثم قسمنا الناتج على 78، لكي نحصل على معامل التوازن الموضح في الجدول رقم (2). علما بأن علاقات الدولة تصبح في حالة توازن هيكلي إذا وصل معامل التوازن لهذه الدولة 80 ٪ أو أكثر، اي إذا وصلت نسبة العلاقات المتوازنة لهذه الدولة هذا الحد، واخيرا، حددنا درجة التوازن الكلي للنسق بقسمة عدد الثلاثيات المتوازنة على 361.

جدول رقم (2)

معاملات التوازن الهيكلي لكل من دول شرقي البحر المتوسط والقوتين العظميين (1984)

الدولة	معامل التوازن
منظمة التحرير الفلسطينية	٪65,4
سوريا	٪62,8
اسرائيل	٪61,5
السعودية	٪59,0
مصر	٪56,4
العراق	٪55,1
ايران	٪53,9
لبنان	٪53,5
ليبيا	٪52,3
الاردن	٪52,3
اليونان	٪43,5
تركيا	٪38,5
الاتحاد السوفيتي	٪64,1
الولايات المتحدة	٪64,1
النسق الاقليمي لشرقي البحر المتوسط	٪54,9

يتضح من الجدول رقم (2) بعض النتائج المتعلقة بالتوازن في المنطقة وهي :

أولا : ان درجة التوازن الهيكلي العام للنسق الاقليمي في منطقة شرقي البحر المتوسط تصل إلى 55٪ وهي نسبة محدودة تعبر عن وجود عناصر للتوازن واخرى لعدم التوازن في الوقت ذاته.

ثانياً: ان العلاقات الاقليمية لدول المنطقة عموما تتسم بدرجة كبيرة من عدم التوازن الهيكلي، كما ان هناك تفاوتاً كبيراً بين تلك الدول فيما يتعلق بدرجات هذا التوازن. فمن الواضح ان معاملات التوازن لجميع دول المنطقة تقل عن 80٪ وهو الأمر الذي يعكس - كما قدمنا - توترات اساسية في العلاقات الاقليمية لتلك الدول. وفي بعض الأحيان، عدم رضاء تلك الدول عن التوازنات الراهنة، وفي هذا الاطار حققت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، واسرائيل اعلى معاملات التوازن بين دول المنطقة، بينما حققت تركيا، واليونان، والأردن، وليبيا ادنى معاملات التوازن، ويعني ذلك أن المنظمة، وسوريا، واسرائيل قد دخلت في شبكة من الترتيبات الاقليمية شبه المتوازنة.

ثالثاً: على الرغم مما يبدو من صراع وتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط، ومما سنراه فيما بعد من اختلال توازن وجود القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، الا ان علاقاتهما مع دول المنطقة ككل تتميز بدرجة كبيرة من التوازن، كما ان هذا التوازن يتميز بقدر كبير من التعادل. ويوضح الجدول رقم (2) ان درجة توازن علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدول المنطقة تصل إلى 64,1٪ لكل منها. وفي نظرنا، فان هذه النتيجة تعني ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الاوضاع الراهنة في منطقة شرقي البحر المتوسط، أو عدم السماح بتعديل تلك الأوضاع الا في اضيق الحدود حيث ان تلك الاوضاع تحقق لكل منها درجة عالية من التوازن لعلاقاتها بدول المنطقة.

ثالثاً - توازن سباق التسلح : يمكن القول ابتداء ان معظم ما يطلق عليه «سباقات التسلح» في منطقة شرقي البحر المتوسط يصعب تصنيفها كسباقات للتسلح وذلك لاعتبارين، الأول هو ان معظم تلك السباقات تفتقد صفة الترابط بين قرارات الانفاق العسكري للدول الداخلة في السباق، كما ان الانفاق العسكري لمعظم الدول في المنطقة لم يكن دائما في اتجاه الزيادة، فتشير دراسة للانفاق العسكري العربي الاسرائيلي بين عامي 1949 , 1967 إلى ان الانفاق العسكري لكل من مصر، وسوريا، والعراق، ولبنان كان مرتبطا إلى حد كبير بالانفاق العسكري الاسرائيلي (Milstein, 1972b: 11-12) وقد وصل الترابط إلى ذروته سنة 1966 رغم تباطؤ معدلات الزيادة في الانفاق العسكري (Evron, 1976:107)، بيد انه في اعقاب حرب سنة 1967، فقد الانفاق العسكري العربي - الاسرائيلي صفة الترابط بحيث

أصبح كل طرف يوجه انفاقه العسكري بصرف النظر عما يفعله الطرف الآخر (Rattinger, 1976: 107). ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء سعي دول المواجهة مع اسرائيل إلى اعادة بناء مقدراتها العسكرية بمعدلات سريعة، في الوقت الذي اتسم فيه نمو المقدرة العسكرية الاسرائيلية بالبطء نظراً لاحتفاظ اسرائيل بمقدراتها العسكرية سليمة.

وفي أعقاب حرب سنة 1973 استعاد الانفاق العسكري العربي ـ الاسرائيلي صفة الترابط بشكل جزئي، فبينما افتقد الانفاق العسكري المصري والاردني صفة الترابط بالانفاق العسكري الاسرائيلي فان الانفاق العسكري السوري والسعودي اكتسبا هذه الصفة، فيما ظل الانفاق العسكري العراقي والايراني طوال الفترة من سنة 1971 حتى سنة 1983م في حالة من عدم الترابط (المانع، 1988). ومن ثم يبدو ان معظم ما يطلق عليه «سباقات للتسلح» هي في واقع الامر عمليات تهدف إلى تكديس السلاح، كما أنه في بعض الحالات كثيرا ما خفضت الدول انفاقها العسكري أو ثبتته رغم ان العدو كان يزيد من هذا الانفاق، ولذلك، فان عدداً محدوداً من عمليات الزيادة في الانفاق العسكري لدول المنطقة يمكن ان يطلق عليه وصف سباقات التسلح. ويتسم هذا العدد المحدود بصفة عامة بعدم تكافؤ الانفاق العسكري.

وتوضح بيانات الانفاق العسكري لدول المنطقة سنة 1984 ان هناك اختلالا شديدا في التوازن لصالح اسرائيل، فالانفاق العسكري الاسرائيلي يمثل 27,1٪ من الناتج القومي، في الوقت الذي يتراوح فيه الانفاق العسكري للدول العربية في المنطقة بين 7,2٪ (لبنان)، 21,7٪ (السعودية)، وذلك باستثناء العراق التي وصلت فيها نسبة الانفاق العسكري تلك السنة إلى 50٪ من الناتج القومي لظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكان الانفاق العسكري الاسرائيلي يفوق الانفاق العسكري لأي دولة عربية قبل هذا التاريخ، ومن المتوقع ان يعود الحال إلى حالته الأولى بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ورغم أن «سباق التسلح» العراقي ـ الإيراني كان متوازناً سنة 1979 الا انه فقد تلك الصفة بعد نشوب الحرب، فقد زاد الانفاق العسكري العراقي من 8٪ إلى 50٪ من الناتج القومي، وزاد الانفاق العسكري الإيراني من 6,1٪ إلى 13,3٪ اما فيما يتعلق بسباق التسلح التركي اليوناني، فقد بدأ يختل لصالح اليونان منذ سنة 1984 (Sivard, 1987/88) ومن ثم، يمكن ان نخلص إلى اننا لسنا في معظم الاحوال ازاء سباقات للتسلح، طبقا للمفهوم العلمي لسباق التسلح، ويقودنا ذلك إلى نتيجة أخرى تتعلق بأثر «سباقات التسلح» وتوازن أو عدم توازن تلك السباقات على التفاعلات السياسية بين دول منطقة شرقي البحر المتوسط. ويوضح ادب العلاقات الدولية ان سباق التسلح في حد ذاته (بما في ذلك توازن السباق أو عدم توازنه) ليس عاملا مؤثراً في احتمال نشوب الحروب بين الدول. وان تأثيره

يرتبط بالسياق العام للعلاقات بين الدول، وتثبت صحة هذه النتيجة بالنظر إلى سباقات التسلح في المنطقة، فمعظم سباقات التسلح كانت «نتيجة» للتوتر السياسي بين الدول، وللحروب بينها، أكثر منها «سببا» لهذا التوتر أو لنشوب الحروب.

رابعاً ـ توازن المكانة: تتميز بعض الدول الرئيسية في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم توازن المكانة، فطوال الخمسينات وفي اوائل الستينات كانت مصر تتمتع بتوازن كبير في المكانة نتيجة تفوقها في امتلاك عناصر القوة المختلفة ازاء باقي الدول العربية في المنطقة. فبمقارنة مقدرات مصر مع مقدرات الدول العربية الاخرى في المنطقة بالاضافة إلى اليمن والكويت، انتهت احدى الدراسات (Noble, 1984) إلى ان مصر كانت تمتلك 53٪ من المقدرات السكانية. 63,5٪ من المقدرات الثقافية والاتصالية، 48٪ من المقدرات العسكرية، 29٪ من المقدرات الاقتصادية للدول العربية، ونتيجة لذلك، فقد لعبت مصر دوراً قيادياً في المنطقة العربية، وساعدها على ذلك امتلاك مجموعة من المقدرات المعنوية والايديولوجية التي دعمت مقدراتها المادية. بيد انه في اعقاب حرب سنة 1967 اهتزت المقدرات الاقتصادية المصرية، كما تعاظمت المقدرات الاقتصادية للدول العربية المنتجة للبترول، وبالذات السعودية والكويت نتيجة للطفرة النفطية، وتوضح الدراسة السابقة ان المقدرات الاقتصادية المصرية قد هبطت في منتصف السبعينات إلى 13٪ مقابل تزايد المقدرات الاقتصادية السعودية إلى 32,5٪ من اجمالي المقدرات الاقتصادية لدول المشرق العربي. واتت الكويت في المركز الثاني بنسبة 15,5٪ هذا في الوقت الذي ظلت فيه مصر تحتفظ بالترتيب الأول في ميدان المقدرات السكانية 51 ٪. والمقدرات الثقافية والاتصالية 50,5 ٪، والمقدرات العسكرية 34 ٪، ومن ثم فقد توزع هيكل القوة بين الدول العربية، «فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية، والقوة المعنوية ـ الايديولوجية، لم تعد متلازمة في قطر واحد، فاصبح لكل قطر ميزة نسبية في احد مصادر القوة دون ان تكون له القدرة على جمعها معا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 183:1987)، بعبارة اخرى، فقد ادى توزع هيكل القوة إلى عدم توازن مكانة مصر نتيجة ضعف مقدراتها الاقتصادية وامتلاكها المقدرات الثقافية، والاتصالية، والعسكرية، وعدم توازن مكانة بعض الدول الاخرى كالسعودية، نتيجة امتلاكها القدرات الاقتصادية وافتقادها المقدرات الاخرى.

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج مهمة تتعلق بالمنطقة العربية ككل وبسياسات الدول. فقد افتقدت المنطقة العربية عنصر القيادة الاقليمية، واصبح من المتعين ان تدخل الدول العربية في عملية مساومات متعددة لكل تصل إلى حد ادنى من الاجماع، ولنقارن على سبيل المثال بين كيفية انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول سنة 1964، وانعقاد المؤتمرات

القمة العربية في الثمانينات حيث انه كان يكفي لانعقاد المؤتمر الأول أن تقوم مصر بتوجيه الدعوة للدول العربية لكي ينعقد المؤتمر، بينما اصبح انعقاد المؤتمر في الثمانينات يتطلب مساومات وتنازلات متبادلة بين الدول العربية. من ناحية اخرى فان الدول التي اصبحت تتميز بعدم توازن المكانة حاولت استعادة التوازن عن طريق مجموعة من السياسات. فالدول التي امتلكت المقدرات الاقتصادية اصبحت تسعى إلى محاولة تحقيق التوازن في مكانتها من خلال محاولة الاضطلاع بدور سياسي قيادي، وبذلك دخلت في منافسات سياسية (بعضها معلن وبعضها صامت) مع الدولة التي اعتادت القيام بهذا الدور، بهدف اثبات اهليتها للاضطلاع بالدور القيادي السياسي، ويتضح ذلك بالتحديد في السياسات السعودية والعراقية في المنطقة. كما ان الدول التي افتقدت المقدرات الاقتصادية حاولت ان تستعيد التوازن عن طريق اعطاء البعد الاقتصادي حيزاً اساسياً في سياستها الخارجية، بما في ذلك السعي إلى تسوية منازعاتها الاقليمية لتخفيف الضغط على مواردها الاقتصادية، ويتضح ذلك بالتحديد في توجهات السياسة الخارجية المصرية في السبعينات.

كذلك تتسم مكانة ايران في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم التوازن. بالنسبة لإيران، فقد حاولت في عهد الشاه ان تضطلع بدور سياسي يكمل المقدرات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تتمتع بها، سواء عن طريق التحالف مع السعودية في اطار مشروع القمة الاسلامية في الستينات، أو عن طريق اتباع سياسات استعراض القوة في الخليج العربي من خلال احتلال الجزر الثلاث، أو من خلال التقارب مع مصر في السبعينات. ولكن هذه السياسات لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب العلاقة الإيرانية ـ الاسرائيلية. وقد استمرت الظاهرة ذاتها بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979. لقد كان ادراك القيادة الإيرانية لعدم التوازن بين الموارد المعنوية ـ الايديولوجية التي يمتلكها النظام الجديد، وبين الدور السياسي الإيراني في المنطقة من العوامل التي دفعت هذه القيادة إلى اتباع سياسات عدوانية ازاء باقي دول المنطقة، في محاولة منها لتحقيق التوازن بين مضمون هذه الموارد (الثورة الاسلامية)، والدور السياسي الايراني. ومن ثم، فان تحليل توازن أو عدم توازن مكانة الدول في اقليم معين يمكننا من التعرف على خصائص القيادة الاقليمية، وعلى طبيعة التفاعلات السياسية في الاقليم، وعلى توجهات ومضامين السياسة الخارجية للدول التي تتسم مكانتها بعدم التوازن.

خامساً ـ **التوازن الخارجي**: يوضح استعراض الانماط الاساسية للتوازن الخارجي لمنطقة شرقي البحر المتوسط ان هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوى الكبرى في المنطقة. بيد ان حالة عدم التوازن في المنطقة تقل إلى حد كبير عن حجم اللاتوازن الموجود في مناطق اخرى كشرق اوروبا وامريكا اللاتينية، ففي هاتين المنطقتين يتضح اللاتوازن في

اقصى صوره، اذ يسيطر عليهما نوع من «المشروعية القطبية الثنائية» Bipolar Legitimation اي اتفاق ضمني بين القوتين العظميين عن احتكار احداهما للنفوذ في منطقة معينة، الاتحاد السوفيتي في شرق اوروبا، والولايات المتحدة في امريكا اللاتينية، وعلى الا تتحدى احدى القوتين العظميين نفوذ الاخرى في المنطقة الاخرى تحديا حقيقيا (Kaufman, 1976).

تميزت منطقة شرقي البحر المتوسط في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بالتواجد الواضح للنفوذ البريطاني والفرنسي، بيد أن هذا الدور أخذ في التضاؤل نتيجة للضعف النسبي لمقدرات الدولتين، وفي المقابل فقد ازداد نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأشكال تدخلاتهما في المنطقة، بحيث انه ابتداء من منتصف الخمسينات اصبحتا تحتكران معظم التفاعلات الخارجية لدول المنطقة، بيد أنه ابتداء من منتصف السبعينات ظهرت متغيرات ادت إلى تدهور نفوذ العملاقين، وتعاظم نفوذ القوى الدولية الجديدة (اوروبا الغربية، والصين، واليابان) في المنطقة. واهم هذه المتغيرات تحول النسق الدولي نحو القطبية الثنائية المرنة مما اعطى دول المنطقة قدراً أكبر من حرية الحركة بين العملاقين، وتزايد القوة الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وتعاظم تكاليف التواجد العسكري والاقتصادي للقوتين العظميين.

ولعل من أهم مظاهر تضاؤل نفوذ القوتين العظميين في المنطقة هو ذلك التدهور الملحوظ في صادرات السلاح لكل منها إلى دول المنطقة، فخلال الفترة من سنة 1966 حتى سنة 1975 بلغت صادرات السلاح من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى دول المنطقة حوّالي 85% من اجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، وقد انخفضت تلك النسبة إلى 45% فقط من تلك المشتريات خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985. بيد ان تدهور نفوذ القوتين العظميين في شرقي البحر المتوسط لا يعني بأي حال فقدانهما لدورهما المهيمن في المنطقة، فما زال نفوذ القوتين في المنطقة يفوق إلى حد كبير نفوذ القوى الاخرى. وإذا نظرنا إلى طبيعة الاوضاع التوازنية الراهنة لوجود القوتين العظميين في المنطقة، فاننا نلاحظ اختلال معظم هذه الاوضاع لصالح الولايات المتحدة على عدة مستويات:

المستوى الأول ـ عدم توازن الوجود العسكري الامريكي والسوفييتي: فالبحر المتوسط مفتوح امام الولايات المتحدة ولكنه مغلق امام الاتحاد السوفيتي. فمضايق البسفور والدردنيل تخضع للسيادة التركية، ومنها تستطيع الولايات المتحدة رصد تحركات الاسطول السوفيتي، من ناحية اخرى، هناك مشكلة عدم وجود قواعد دائمة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط توازي مجموعة القواعد العسكرية الامريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط، وبالتحديد في اليونان، وتركيا، وقبرص، ناهيك عن التسهيلات التي تقدمها اسرائيل إلى الاسطول الامريكي (Lewis, 1976).

المستوى الثاني ـ عدم توازن انماط تجارة دول المنطقة مع القوتين العظميين: إذا تأملنا انماط التجارة الخارجية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، فاننا نلاحظ ان هناك ميلا واضحا إلى تركيز التعامل التجاري الخارجي مع الدول الغربية، وإلى اختلال التوازن في هذا الميدان لصالح الولايات المتحدة على حساب الاتحاد السوفيتي، فطبقا لاحصاءات سنة 1984، فانه باستثناء سوريا، فان تجارة دول المنطقة مع الولايات المتحدة تفوق تجارتها مع الاتحاد السوفيتي، بل ان بعض هذه الدول كالسعودية ولبنان واسرائيل لا يكاد يتعامل تجاريا مع الاتحاد السوفييتي (United Nations, 1985).

المستوى الثالث ـ عدم توازن توريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة: يلاحظ ان الحجم الكلي لتوريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة قد اتسم عموماً بعدم التوازن، ففي الفترة من سنة 1966حتى سنة 1975 وردت القوتان العظميان اسلحة لدول المنطقة بلغت قيمتها 13775 مليون دولار، مثلت 85٪ من واردات المنطقة من السلاح، وقد توزعت هذه النسبة بين الولايات المتحدة 46٪ ، والاتحاد السوفييتي 39٪ (Leitenberg & Sheffer, 1979: 102 - 158). وقد استمرت ظاهرة عدم التوازن في توريدات السلاح إلى دول المنطقة، وان كان عدم التوازن قد تحول لصالح الاتحاد السوفييتي. فتوضح الاحصاءات انه خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985 بلغ حجم مبيعات السلاح السوفييتية إلى دول منطقة شرقي البحر المتوسط حوالي 21025 مليون دولار تشكل حوالي 25,2٪ من اجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، كما بلغ حجم مبيعات السلاح الامريكية لدول النطقة حوالي 16175 مليون دولار تشكل حوالي 19,4٪ من مشتريات المنطقة من السلاح (U.S. Arms Control & Disarmament Agency, 1987: Table III).

المستوى الرابع ـ عدم توازن الدور السياسي للقوتين العظميين: من الملاحظ ان الدور السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط قد شهد تراجعا ملحوظا منذ منتصف السبعينات، وقد تمثل ذلك في تدهور العلاقات المصرية ـ السوفييتية. ولعل محدودية الدور السوفييتي ابان الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية سنة 1982 لدليل آخر على هذا التراجع الذي بلغ ذروته في اصرار الولايات المتحدة على عدم مناقشة قضية فلسطين في مؤتمرات القمة الامريكية ـ السوفييتية.

ارتبط تدهور الدور السوفييتي في منطقة شرقي البحر المتوسط بمجموعة من العوامل المتعلقة بالانفراج وبطبيعة التفاعلات السياسية في المنطقة، فقد فرض التحول نحو الانفراج الدولي منذ اوائل السبعينات قيوداً على حرية الاتحاد السوفييتي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي (Golan, 1979; Dawisha, 1982/3) من ناحية ثانية، فان افتقار

الوجود السوفيتي في المنطقة إلى بعد ثقافي ـ حضاري، وتدهور تيار القومية العربية بفعل هزيمة سنة 1967 ساعدا على زيادة تضاؤل الدور السوفيتي (Heikal, 1978).

وقد ادى هذا الاختلال إلى تعاظم قدرة الولايات المتحدة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، على نحو ما يبدو على دورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي الحرب العراقية ـ الايرانية. ولكن يمكن القول ان هذا الاختلال لم يمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الدولية المستقلة نسبيا عن تأثير الولايات المتحدة، بما في ذلك الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة (تركيا، واليونان)، وعلى سبيل المثال، فان دول المنطقة (عدا اسرائيل) اميل إلى ان تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفييتي منها إلى جانب الولايات المتحدة.

التوازن الدولي في منطقة شرقي البحر المتوسط: البعدان السلوكي والقيمي: من الواضح ان التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط تتسم بقدر كبير من المرونة والاعتماد المتبادل. فيوضح استعراض تلك التفاعلات منذ سنة 1945 انها قد شهدت تحولات جذرية في مراكز الدول المحلية وسياساتها وان مراكز القوى الكبرى في المنطقة قد شهدت فترات مد وجزر. فلم تكن هناك قوة كبرى واحدة مسيطرة على المنطقة منذ سنة 1945 (مطر وهلال، 1983). كذلك، فقد تميزت تلك التفاعلات بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل، وبالذات خلال الفترة التالية للطفرة النفطية، «فالوطن العربي هو الآن في حالة من الترابط الوثيق الاجتماعي والاقتصادي اكثر من اي وقت مضى في تاريخه الحديث. وتتمثل تلك الوشائج اكثر ما تتمثل في ذلك التدفق المستمر من الأيدي العاملة والأموال عبر حدود الاقطار العربية، وبمستويات واحجام لم يسبق لها مثيل في القرون القليلة الماضية . . وتدفق الافكار، والمواقف، وانماط الاستهلاك الجديدة، ومحاولات التأثير السياسي فيما بين الحكومات» . . (ابراهيم، 1982 :248) وتنطبق هذه الملاحظات بدرجة كبيرة على علاقات ايران بدول المنطقة وبدرجة اقل على علاقات تركيا واليونان، اذ ان ارتباطهما بحلف الاطلنطي يعد من مرونة تفاعلاتهما السياسية مع دول المنطقة.

من ناحية اخرى، فقد اوضح تحليل التوازن الهيكلي لدول منطقة شرقي البحر المتوسط ان السواد الاعظم من علاقات دول المنطقة غير متوازن هيكليا. وتعكس حالة عدم التوازن الهيكلي، عدم رضاء دول المنطقة عن الترتيبات الراهنة لعلاقات القوى واتباعها سياسيات تهدف إلى تغيير تلك الترتيبات. وينطبق ذلك بالاخص على سياسات الدول العربية واسرائيل تجاه قضية فلسطين، والسياسات الإيرانية القائمة على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة منذ الثورة الإيرانية، وسياسة تركيا واليونان فيما يتعلق بقضية قبرص. ومن ثم يمكن القول انه إذا كانت علاقات دول المنطقة تتميز بعنصري المرونة

والاعتماد المتبادل، فانها تفتقد طابع الرضاء عن الأوضاع الراهنة، وهو ما يفقدها احد شروط التوازن الدولي.

الخلاصة

ناقشت هذه الدراسة مفهوم التوازن بصفة عامة، والتوازن الدولي بصفة خاصة، وقدمت تعريفا للتوزان، وحددت ابعاده، وقد تم تطبيق هذا المفهوم على منطقة شرقي البحر المتوسط، بهدف التعرف على الجدوى المنهجية للمفهوم في وصف واستشراف العلاقات الدولية وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

أولا: ان توازن القوى مختل لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية، ولصالح تركيا في مواجهة اليونان، كما ان توازن الرعب مختل اختلالا واضحاً لصالح اسرائيل، وان هذا الاختلال من العوامل التي تؤدي إلى استمرار السياسة العدوانية الاسرائيلية، ثانياً: ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الاوضاع الراهنة في المنطقة أو عدم السماح بتعديل تلك الأوضاع الا في اضيق الحدود لان تلك الاوضاع تحقق لكل منهما درجة عالية من التوازن، ثالثاً: ان سباقات التسلح القائمة مختلفة لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية من ناحية، كما انها نتيجة للتوترات السياسية في المنطقة أكثر منها سببا لتلك التوترات، رابعاً: تتميز الدول الرئيسية في المنطقة بعدم توازن المكانة، مما يؤدي إلى افتقاد المنطقة عنصر القيادة الاقليمية، وتغير انماط السياسات الخارجية لتلك الدول في اتجاهات متباينة، خامساً: ان هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وقد ادت هذه الظاهرة إلى تعاظم قدرة الأخيرة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، ولكنها لم تمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الحرة ازاء الولايات المتحدة، سادساً: ان العلاقات الدولية الاقليمية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، وان كانت تتميز بالمرونة والاعتماد المتبادل عموماً، الا انها تفتقد عنصر الرضاء عن الأوضاع الراهنة، مما يتوقع ان تستمر معه حالة اللاتوازن في المدى المنظور.

المصادر العربية

ابراهيم، س.
1983 النظام الاجتماعي العربي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، أ.
1982 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

جلال، ع.
1981 «أبعاد الخطر الذري في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا» السياسة الدولية، (ابريل) : ٣ - ٢١.

خليل، س.
1985 نظرية الاقتصاد الكلي. القاهرة: النهضة العربية.

ربيع، ح.
1982 التطور السياسي. القاهرة: مطبعة القاهرة الحديثة.

سعيد، ع.
1987 العرب ومستقبل النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم، م.س
1985 التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

غيث، م.ع.
1979 قاموس علم الاجتماع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المانع، ص.
1988 «الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة» مجلة العلوم الاجتماعية ١٣ (شتاء): 17 - 46.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
1987 التقرير الاستراتيجي العربي: 1986. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام.

مصطفى، أ. ع.
1987 «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط، 1948» المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ 7 (شتاء): 95 - 110.

مطر، ج. هلال. ع
1983 النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معوض، ج.
1987 «المادية الامريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي» المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ 7 (شتاء): 66 - 93.

مقلد، أ.ص.
1984 العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: جامعة الكويت.

نافع، أ.
1981 «الخيار الذري لمصر والتصديق على معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية» الأهرام ـ 20 فبراير.

هويدي، أ.
1983 الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع الثوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الاجنبية

Bill, J. & Hardgrave, R.
1973 Comparative Politics: The Quest for Theory. Columbus: Charles Merrill.

Chatterjee, P.
1975 Arms, Alliances, and Stability: The Development of the Structure of International Politics. London: Macmillan.

Cline, R.
1980 World Power Trends and the U.S. Foreign Policy for the 1980s. Boulder: Westview Press.

Dawisha, K.
1982/83 "The USSR in the Middle East: A Superpower in Eclipse". Foreign Affairs 61 (Winter): 452-483.

Evron, Y.
1976 "Arms Races in the Middle East and Some Arms Control Measures Related to Them". pp. 98-119 in G. Sheffer (Ed.), Dynamics of Conflict: A Re-examination of the Arab-Israeli Conflict. New Jersey: Humanities Press.

Festinger, L.
1957 A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford : Stanford University Press.

Galtung, J.
1964 "A Structural Theory of Aggression". Journal of Peace Research 1 (2): 95-118.

Golan, G.
1979 "The Arab Israeli Conflict in Soviet-US Relations". pp. 7-31 in Y. Ro'i (Ed.), The Limits to Power : Soviet Policy in the Middle East. London : Croom Helm.

Gray, C.
1971 "The Arms Race Phenomenon". World Politics (October) : 39-79.

Heikal, M.
1973 The Cairo Documents. New York : Doubleday.

1978 The Sphinx and the Commissar : The Rise and Fall of the Soviet Influence in the Middle East. London : Collins.

Hopkins, R. & Mansback, R.
1973 Structure and Process in International Politics. New York : Harper and Row.

Ismael, T.
1986 International Relations of the Contemporary Middle East : A Study of World Politics. Syracuse : Syracuse University Press.

Kaplan, M.
1957 System and Press in International Politics. New York : Wiley

Kaufman, E.
1976 The Superpowers and Their Spheres of Influence. London : Croom Helm.

Leitenberg, M. & Sheffer, G.
1979 Great Power Intervention in the Middle East. New York : Pergamon Press.

Lewis, J.
1976 The Strategic Balance in the Mediterranean. Washington D.C. : American Enterprise Institute.

Liska, G.
1957 International Equilibrium. Cambridge : Harvard University Press.

Milstein, J.
1972a "American and Soviet Influence, Balance of Power, and the Arab-Israeli Violence ." pp. 157-163 in B. Russett (Ed.), Peace, War, and Numbers. Beverly Hills , CA: Sage.

1972b "Soviet and American Influence in the Arab-Israeli Arms Race : A Quantitative Analysis." pp. 8 - 19 in W. Isard & J. Walpert (Eds.), The Middle East : Some Basic Issues and Alternatives. Cambridge : Schenkman Publishing.

Morgenthau, H.
1973 Politics among Nations. New York : Knopf.

Noble, P.
1984 "The Arab System: Opportunities, Constraints, and Pressures" pp. 41-78 in B. Korany & A. Dessouki (Eds.), The Foreign Policies of Arab States. Boulder, CO: Westview Press.

Parsons, T.
1961 "Order and Continuity in the International Social System." pp. 120-129 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press and Glencoe.

Parsons, T. & Sills, D. (Eds)
1967 Toward a General Theory of Action. Cambridge: Harvard University Press.

Pruitt, D.
1969 "Stability and Change in Interpersonal and International Affairs". pp. 392-408 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press.

Rattinger, H.
1976 "From War to War: Arms Race in the Middle East." International Studies Quarterly 20 (December): 102-112.

Selim, M.
1984 "The Survival of a Non-state Actor: The Foreign Policy of the Palestinian Liberation Organization". pp 197-240 in B. Korany & A. Dessouki (Ed.), Foreign Policies of Arab States. Boulder, CO: Westview Press.

Shapiro, E.
1966 Macro-Economic Analysis. New York: Harcourt, Brace, and World.

Sherwin, R.
1971 "An Introduction to Graph Theory and Structural Balance Approaches to International Relations". University of Southern California: WEIS Project, Mimeo.

Sills, D., (Ed.)
1968 International Encyclopedia for the Social Sciences. Vol. 6. New York: Free Press.

Sivard, R.
1987/88 World Military and Social Expenditures. Washington, D.C.: World Priorities.

Snyder, G.
1973 "The Balance of Power and the Balance of Terror." pp. 228-234 in R. Art & R. Jervis (Eds.), International Politics. Boston : Little Brown.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency
1987 World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986. Washington, D.C. : USCPO.

United Nation
1985 Direction of Trade Statistics. New York : United Nations.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

1 ـ القرن الهجري الخامس عشر
2 ـ العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
3 ـ النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
4 ـ بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

International Equilibrium and its Regional Applications

Mohammad al-Sayed Salim

The concept of international equilibrium is one of the most widely used and least defined concepts in the social sciences. This paper purports to define this concept, delineate its basic components, and to show its analytic and predictive utility. International equilibrium is seen as having three basic dimensions: those of structure, behavior and value. The structural dimension contains five components, which are concerned with the equilibrium of capabilities, structure, arms race, status, and external involvements. The behavioral dimension refers to the interdependence and elasticity of interactions among the basic actors, whereas the value dimension means inter-actor consensus on the adequacy of their interactions. The paper applies these dimensions to the Eastern Mediterranean area, and concludes that the concept of international equilibrium has some value in understanding international interactions. It was found that the Eastern Mediterranean area is characterized by a high degree of disequilibrium in favor of the western powers and Israel, and that this has certain serious consequences for the behavior of the actors and the stability of the area.